دعوتها إلى الاشتراك وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

اتخذ بأغلبية ١١ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية).

القرار ٦٩٤ (١٩٩١) المؤرخ
٢٤ أيار/مايو ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وقد علم مع القلق والفزع البالغين أن إسرائيل قامت بخرق التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[4]، وبما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يلحق الضرر بالجهود التي تبذل للتوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بإبعادها أربعة مدنيين فلسطينيين يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩١،

١ - يعلن أن إجراء إبعاد أربعة فلسطينيين الذي قامت به السلطات الإسرائيلية يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩١ يمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[4]، التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٢ - يشجب هذا الإجراء ويعيد تأكيد ضرورة أن تمتنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة وأن تكفل عودة جميع أولئك المبعدين سالمين وعلى الفور؛

٣ - يقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٩.

الحالة في ليبريا

مقرران

في الجلسة ٢٩٧٤، المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي ليبريا والجزائر إلى الاشتراك، دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة في ليبريا: رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/22076)"[9].

وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس[10]:

"أحاط أعضاء مجلس الأمن علما بالبلاغ الختامي للدورة الاستثنائية الأولى